FAMILY AND SOCIETY JOURNAL
International Biannual Journal
refereed Issued in three languages
مجلة الأسرة والمجتمع
مجلة دولية محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
EISSN: 2602-6716 الترقيم الإلكتروني: ISSN:2392-5337 الترقيم الدولي:
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/236

المجلد: 09 / العدد: 01 / 2021	تاريخ إرسال المقال: 17/ 05/ 2021	تاريخ القبول: 19 / 06/ 2021	تاريخ النشر: 30 / 06/ 2021	الصفحة: 263– 279

واقع الاقتصاد المنزلي بين تأثير عولمة الأوبئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

The reality of home economics between the impact of globalization of epidemics and the achievement of sustainable development goals

رتيبة حفيفي	جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة – الجزائر–	R.hafifi@univ-dbkm.dz

ملخص:

لعب الاقتصاد المنزلي دورا مهما منذ القدم ،نظرا لقيامه أساسا على تدبير المرأة لشؤون منزلها بالإعتماد على موارد الأسرة ولذلك كان له دور كبير في موازنة احتياجات الأفراد وفقا لأولويات معينة وهذا ما نناقشه في هاته الورقة البحثية وهو أهمية الاقتصاد المنزلي في مواجهة أثر الأوبئة في زمن العولمة على المجتمعات.كما تناولنا مظاهر التنمية المستدامة وعلاقتها بدور الأسرة وتحقيق أهدافها من خلال السياسات التنموية التي تحددها حكومات الدول.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المنزلي، الأسرة، التنمية المستدامة ،عولمة الأوبئة

Abstract:

The Home economics has played an important role since ancient times, since it is mainly based on women managing their home affairs by relying on family resources and therefore it has had a major role in balancing the needs of individuals according to certain priorities. We also dealt with aspects of sustainable development and its relationship to the role of the family and achieving its goals through development policies determined by countries.

Keyword: Home economics, sustainable development, The family, globalization of epidemics.

مقدمة:

لقد شكّل الإنسان منذ القديم موضوعا للعديد من الظواهر الاجتماعية في مختلف العلوم والميادين فكان حقلا خصبا في علوم الاجتماع المختلفة وفي علوم الاقتصاد ومحورا أساسيا في علوم الأوبئة والمرض أيضا بما أنه المستهدف الأول في حالة وقوع الوباء.

كما أنه من الموضوعات التي شغلت كثير من الباحثين في كثير من التخصصات هو موضوع(العولمة) وأخطر أنواع العولمة التي تواجهها البشرية اليوم هي عولمة الأوبئة و التي يراد بها تنميط العالم كافة بأنماط اجتماعية يكون فيها استخدام الداء والمرض بديلا عن الهيمنة الاقتصادية التقليدية المعروفة قديما ، بل وأصبحت على مقربة من مرحلة توظف فيها الأمراض وعلم الفيروسات في الحروب و الخلافات السياسية بين القوى العالمية.

كما تعتبر الأسرة في الوقت الحاضر من بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية التي تركز عليها العولمة سهامها باعتبار وضع الأسرة تجاوز لان يكون نواة لكيان المجتمع فقط ،بل تعداه لكون الأسرة تلعب وظيفة التآزر والتكافل كأساس للنظام الاجتماعي و الاقتصادي ،والملاحظ أن هناك قاسما مشتركا يجعل من الأسرة والعولمة والأوبئة والتنمية المستدامة موضوعا سوسيولوجيا بامتياز ..حيث نجد اليوم تبني الحكومات لسياسات أسرية تقوم على تحديات تحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على الاقتصاد المنزلي ، لكونها أدركت ان خطر العولمة يحتم عليها تخطيه بأفاق تنموية يكون للأسرة فيها باع طويل . وأين تعتبر التنمية المستدامة، الضابط الرئيس للسياسات الاقتصادية التي وصلت إليها العولمة النيوليبراليّة، في تعاملها مع البيئة والثروات الطبيعيّة على نحو بدأ يهدد شعور الإنسان بالأمان والاستقرار، بعدما كان يعتقد أن الأرض هي مصدر للثروات لا ينضب، وطاقة للتجديد الطبيعي غير المحدود. وقد أكدت تقارير الخبراء في اللجنة الدوليّة لتغير المناخ، بما لا يسمح بالشكّ، أن أنشطة الإنسان هي المسؤولة عما وصلت إليه الأخطار على مستقبل البشرية برمّتها .

لذلك نجد الأسرة في الوقت الحاضر تركز على أهمية الإقتصاد المنزلي وتجعل له دورا كبيرا خاصة أمام انتشار الأوبئة وتحديات التنمية المستدامة وكنموذج جائحة كورونا التي كانت دليلا قاطعا وتحديا كبيرا تغيرت فيه الكثير من المفاهيم والقوى من بينها المفاهيم الجديدة للعولمة والتنمية المستدامة.

ولدراسة العلاقة والقاسم المشترك بين الأسرة و الإقتصاد المنزلي وأفاق التنمية المستدامة أمام تحديات عولمة الأوبئة

طرحنا إشكالية هاته الورقة البحثية في التساؤلات التالية كما يلي :

-ما مكانة الاقتصاد المنزلي في الأسرة الجزائرية في ظل العولمة وانتشار وباء كورونا وكيف يمكن إدراج سياسة أسرية جادة نحو تفعيل التنمية المستدامة في مواجهة خطر العولمة الجديدة من خلال إدارة المنزل واقتصاديات الأسرة وما هو دور المرأة في هذا المجال ؟

-كيف تساهم المرأة الجزائرية في تفعيل عجلة التنمية المستدامة لتحقيق الهدف الاقتصادي من خلال التخطيط الأمثل لموارد الأسرة في ظل أزمة وباء كورونا ؟

-كيف ساهم الاقتصاد المنزلي في مواجهة أثار وباء الكورونا كنموذج عن الأوبئة

وللإجابة على هاته التساؤلات تناولنا هاته الورقة ضمن النقاط التالية :

1/ المفاهيم :

1. 1-مفهوم الاقتصاد المنزلي (home economics) :

كان يُعرّف سابقاً بأنه مجموعة من المهارات التي يجب أن تتوفَّر في ربة الأسرة لتمكّنها من تأدية المهمات المنزلية اليومية. وكان يُكتفى بموازنة الدخل مع المصروف. أما اليوم، فقد أصبح الاقتصاد المنزلي علماً يختص بدراسة الأسرة واحتياجاتها على مستوى المنزل والبيئة الاجتماعية، ويهدف في نهاية المطاف إلى رفع مستوى معيشة الأسرة على كل المستويات من خلال حُسن تدبير أمورها المالية. ويضم الاقتصاد المنزلي خمسة مجالات هي الغذاء والتغذية، المسكن ومفروشاته و أجهزته و أدواته، إدارة موارد الأسرة و اقتصادياتها ، الملابس والنسيج، العلاقة الأسرية ونمو الطفل ورعايته والتي تقوم بها المرأة . (النجفي، 1977، ص 211)

وقد ظهرت عدة مسميات لعلم الاقتصاد المنزلي منذ بدء ظهوره حتى الآن، كما تغيرت تبعا للتطورات الحادثة في العلم والمجتمع؛ حيث تم إطلاق أكثر من اسم مثل ''التدبير المنزلي'' ، و''العلوم المنزلية'' و''الفنون المنزلية'' ،إلا أن المصطلح الشائع استعماله هو '' الاقتصاد المنزلي ''.

الاقتصاد المنزلي له عدة معايير وضوابط يندرج على أساسها تعريفات كثيرة مختلفة، إلا أنها تتفق في النهاية في المعنى والمغزى الأصلي وهو التضامن والترابط الأسري من أجل التوفير ، من أشهر تعريفات الاقتصاد المنزلي ما يلي :

-الاقتصاد المنزلي هو عبارة عن مجموعة من المعارف والخبرات التي تكتسبها المرأة داخل المنزل، وبعض المهارات العلمية التي تهيئ الفتاة لتقوم بدورها الأسري في المستقبل.

-أما المؤسسون لعلم الاقتصاد المنزلي في الولايات المتحدة الأمريكية فأطلقوا عليه تعريفا يصفه بأنه دراسة القوانين والأصول والأفكار التي تهتم بالإنسان من جهة، وكذلك دراسة بيئته الطبيعية من جهة أخرى، بالإضافة لدراسة العلاقة بين هذين العاملين، وهو تعريف مناسب جدا إلا أنه يؤخذ عليه أنه اعتبر علم الاقتصاد المنزلي علما نظريا يدرس القوانين والأفكار فقط، رغم أنه علم تطبيقي أيضا يطبق القوانين والأفكار، ويبسط العلوم ليقدمها لجميع أفراد الأسرة.

-أنه مجال معرفي ينصب اهتمامه الأول على منح القوة للحياة الأسرية من خلال تعايش الأفراد في الأسرة وتحسين الخدمات المقدمة لهم، كما أنه يهتم بتوجيه البحوث لاكتشاف احتياجات الأسرة وأفرادها، ووسائل إشباع هذه الاحتياجات حيث يتألف الاقتصاد المنزلي ويرتكز في معلوماته على العلوم الطبيعية والاجتماعية والفنون، ويطبق علومه تلك في تحسين حياة الأسرة والأفراد.

الملاحظ أن التعريف الأخير للاقتصاد المنزلي اعتبر أنه علم تطبيقي يختص بدراسة الأسرة واحتياجاتها ومقوماتها على مستوى المنزل والبيئة والمجتمع، على أن يكون ذلك بقصد النهوض بها نحو حياة عائلية أفضل.

1. **2-مفهوم الأسرة** : اختلف علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا فيما بينهم حول وضع تعريف محدد للأسرة ، فالبعض يضع تعريفه علي أساس بيولوجي (الجنس والتناسل) والبعض الأخر يركز علي بعض الجوانب الاجتماعية مثل التنشئة الاجتماعية ، والتفاعل الاجتماعي، كذلك المكانات Status والأدوار Rôles التي يكتسبها الأفراد في إطار نظام الأسرة والزواج.

-هي الخلية الأساسية في المجتمع واهم جماعاته الأولية , تتكون من أفراد تربط بينهم صلة القرابة والرحم , تساهم الأسرة في النشاط الاجتماعي في كل جوانبه المادية والعقائدية والاقتصادية .

* **تعريف ميردوك murdock** : يقوم على أن الأسرة وحدة اجتماعية يتفاعل أفرادها تفاعلاً متبادلاً ويؤدي كل فرد فيها دوراً ما حدده المجتمع وثقافته ، كما يحقق التفاعل بين افارد الأسرة إشباعاً لحاجات اقتصادية واجتماعية ونفسية وجنسية كما يرتبط بإنجاب الأطفال وتربيتهم.

* **تعريف مصطفى الخشاب** : هي الجماعة الانسانية التنظيمية المكلفة بواجب استقرار وتطور المجتمع .

1. 3– مفهوم العولمـة :

يقابل لفظ العولمة كلمة Mondialisation باللغة الفرنسية ، ومفردة Globalization باللغة الانجليزية ، أما في اللغة العربية ، يميل البعض إلى استعمال عدة مصطلحات منها : الشمولية ، الكونية ، الكوكبة ، العالمية والنظام العالمي الجديد.

تعريف العولمة اصطلاحاً: العولمة تعنى إصباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش فيها وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراف .(هانسر بيتر مارتن; هارولد شومان، ص 41)

–العولمة تعنى إصباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش فيها وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراف (Globalization, 2006)

– هو ذلك المفهوم الذى يتعلق بالقواعد الحاكمة لها فى مجالات تجارة السلع والخدمات وانتقال رأس المال والمعرفة، وما يرتبط بهذه القواعد ويعززها من سياسات اقتصادية نيو ليبرالية تؤدى إلى الاتساع المستمر فى التفاوت بين الثروات والدخول، فيما بين الدول وفى داخل كل دولة. من الأدوات الأيديولوجية لهذه السياسات التنكيل المستمر بالدولة وتحقير الدور الذى تلعبه ويلعبه القائمون بتسييرها فى تلبية احتياجات المواطنين فى كل بلد، وهى تلبية لا تتأتى إلا بإعادة توزيع الموارد التى تخصصها السوق الحرة للمستفيدين منها وللعاملين فيها، ومن ضمن هذه الاحتياجات تلك الخاصة برعايتهم الصحية.

– **العولمة حسب "جيمس روزانو"**: وهو أحد علماء السياسة الأمريكيين حيث يقول: "إنَّها العلاقة بين مستويات متعددة، لتحليل الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والأيديولوجيا، وتشمل: إعادة الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة (**الدجاني، (1998)، ص 10**)

1. 4–التنمية المستدامة : **Sustainable Development** في مفهومها ''التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة''. اهتمت المنظمات والدول بموضوع التنمية المستدامة لأهميته في استقرار المجتمعات، واتفقت دول العالم على خطة طموحة في مسيرة التنمية المستدامة أطلقت عليها أهداف التنمية المستدامة SDGS الـ17 التي بدأت العمل من أجل تحقيق نتائج إيجابية للوصول إلى تلك الأهداف بحلول عام 2030.

من جهة ومن أخرى، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات، إن بين دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها. التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية. إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية. **(حداد, ريمون، 2006، ص 04)**

وفي تعريف وضعته اللجنة العالمية للتنمية المستدامة سنة **1987**، والذي جاء في تقريرها المعنون ب مستقبلنا المشترك ركزت على أن التنمية المستدامة تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة **(مجلة البيئة والتنمية (2003)، ص ص22–23)**

" التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".

2/ البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة :

إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيثُ تؤكّد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم:

حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال

المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب.

كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً – في بعدها الاجتماعي- إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.

3-ثقافة العولمة وأثارها على المجتمعات : تعتمد العولمة في نمط عملها وفي نمط تكوينها مجموعة من الأفكار والقيم والمفاهيم ،تهتم بتبيان المسائل الأولية والإنسانية التي تخص مصير الإنسان الفرد أو مصير الجماعة في علاقتهما بالعنف المنظم ،والحركية الفكرية والأخلاقية والدينية التي تنتهجها استيراتيجية العولمة في صيغتها الإقتصادية والسياسية (**المسيري، عبد الوهاب، 2003، ص250**) .

ولكن القضية المطروحة اليوم هي أن هذه المعقولية للاستراتيجية الجديدة تحاول ضبط حقل معايير " إنسانية " وكونية ، تتجاوز المعطيات الظرفية والنسبية وتؤسس للتدخل في الحياة البشرية على العقل القيمي ، حتى يشرع هذا العنف ويضبط استعماله ،فرغم أن هذه الثقافة تعذرت باختلاف المظاهر الدينية والأخلاقية والثقافية والفكرية ، وهنا تكون ضرورة العولمة في توحيد معالم ثقافتها وهيمنة نمط معين اختير لكي يوجد الذوق ويكسر الإبداعات المختلفة والبديلة .وحتى البديل يمكن أن يدخل اللعبة الإستعبادية ليضمن الهيمنة المطلقة للعولمة ، ومع قيام النظام العالمي الجديد ،لم يعد عالم الاقتصاد بعد امتلاكه لتكنولوجيات التصرف ،يترك ثقافة العولمة للمثقفين ،بل أصبح يضم هذه الثقافة إلى الحقل العلمي الإجرائي للاقتصاد نفسه فأصبح بذلك هو المدير لشؤون الاقتصاد والمبرر الإيديولوجي لها والماسك بثقافتها والمدافع عنها.

4-عولمة الأوبئة وسيكولوجيتها :

في قاموس الأمن الدوليّ : الوباء هو مرض يتفشى على منطقة جغرافية ويُصيب نسبة كبيرة من السكان وقد ينتقل من منطقة جغرافية إلى منطقة جغرافية أُخرى.

في أعلى المستويات التي يصل إليها الوباء العالميّ يُطلق عليه مصطلح "جائحة" بمعنى أن هذا الوباء يصل إلى مراحل متقدمة من التفشي، في إشارة إلى شدة خطورته وسرعة اِنتشاره وتنقله من منطقة إلى أُخرى ومن إنسان إلى آخر، ويعتمد مقياس تلك التسمية على نسبة عدد البلدان التي أُصيبت بالوباء، ونسبة أعداد الأشخاص المصابين، ونسبة

أعداد الوفيات، ونسبة أعداد الناجين، والمدة التي تفشى فيها الوباء، والعامل الزمني لِانتشار الوباء. وكورونا **covid 19** مثال عن ذلك حيث تحول من وباء إلى جائحة .

بالمفهوم الأعم والأشمل فأن "الجائحة" تُصيب مختلف مجالات الحياة بالشلل والضرر التام الماديّ والمعنويّ وعلى المدى القصير والبعيد، تضُر "الجائحة" بِالإنسان بشكل مباشر وبكل ما يرتبط به.

والجدير بالذكر أن المجتمعات تشهد موجات من الخوف الجماعي عند تفشي الأوبئة، كما تحدث ثورة في التفسيرات المرتبطة بأسباب هذه المعاناة الجماعية جراء الوباء، وتتسبب في موجة من التناقضات القيمية، فالأوبئة بطبيعتها أمراض جديدة، لا تتوافر بشأنها معلومات أو توقعات بكيفية انتشارها ومكافحتها، ولا يوجد علاج لها. وكلّما كان الوباء خطيراً بسبب سرعة انتشاره وانتقاله بالعدوى والآثار التي يتركها على المصابين به، زادت المدة الزمنية بلا علاج واضح، وكانت المساحة متروكة للاجتهادات الفردية والاجتماعية، والتمسك بأي أمل في الخلاص، حتى وإن كان ذلك يتمثل في ممارسات غير منطقية.

وتُشير سيكولوجيا الأوبئة إلى أنه في الأزمات يدفع الخوف والقلق والارتياب الفرد نحو سلوكيات متناقضة غير منطقية وفي إطار انتشار "كورونا" حالياً، أشارت تقارير إعلامية صينية إلى أن 80 في المئة من المرضى في الصين تلقوا علاجاً تقليدياً، في المنزل عن طريق ما ينتوجونه من عقارات دوائية داخل منازلهم والتي تهتبر من تدبيرات الاقتصاد المنزلي . وبغض النظر عن فاعلية العلاج التقليدي من عدمه على مواجهة الوباء، إلا أنه يؤثر في حالة الفرد، وقد يعطيه بعض التوازن الداخلي المرتبط باعتقاده في فاعلية الوصفة الشعبية. وظهرت ممارسات أخرى مرتبطة بالمعتقدات الشعبية، مثل شرب "بول البقر" في الهند، باعتبارها وصفة شعبية ترتبط بمعتقدات دينية. (سبيتي، 2020)

5–أثر العولمة في التنمية الاقتصادية :مثل ما حصل على الأصعدة الجيوسياسية والسياسية والمدنية التي خضعت لعولمة سلبية لكن حقيقية بحيث حلت إعادة تشكيل المنطقة من وجهة نظر الاستراتيجية الأمريكية محل التكتل العربي، وتم تحويل الدولة إلى أداة لضبط المجتمعات لصالح النظام العالمي، آما تم ربط منظمات المجتمع المدني الجديدة التي تعاني من فقر الموارد والمرتكزات الداخلية بالمنظمات الدولية، ترافقت العولمة الاقتصادية في تعميق العيوب نفسها التي عانى منها الاقتصاد العربي في الحقبة السابقة وفي مقدمها التبعية للاقتصاد العالمي .فقد استمر الاقتصاد العربي يعتمد على تصدير رأس ماله للخارج، سواء أجاء ذلك على شكل تصدير الثروة الباطنية وفي مقدمها النفط، أو تصدير اليد

العاملة والكفاءات الفنية، أو تصدير الرساميل المحلية إلى أسواق الاستثمار الخارجية في الوقت الذي لم يتلق فيه العالم العربي سوى فتات من الاستثمارات الأجنبية. وبالمقابل لم يتجاوز نصيب هذ الاستثمارات المتوجهة إلى العالم العربي 1 %من مجموع الاستثمارات الأجنبية مقابل حوالي 58 %لجنوب شرق آسيا و28.8 % لأمريكا اللاتينية. وهكذا تميزت العقود الثلاث الماضية بتباطؤ شديد للنمو، فلم يتجاوز متوسط النمو الاقتصادي السنوي للفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب احصاءات صندوق النقد الدولي 0.9 % أي أقل حتى من المعدل في دول جنوب الصحراء الأفريقية للاستثمارات الأجنبية آما كان متوقعا، فبقي النمو يعتمد بشكل رئيسي على الاستثمارات العامة وذلك على عكس ما حصل .وانخفض 45 في بقية بقاع العالم. فقد بلغت 35 %في تونس و50 %في لبنان و57 %في المغرب و60 %في الأردن متوسط الناتج المحلي الاجمالي للفرد في المنطقة بمعدل 0.8 %في العام منذ 1970. ودفع الانخراط الإجباري في العولمة البلاد العربية إلى المزيد من التبعية للموارد الريعية، بدل مساعدتها على تطوير بنياتها الانتاجية وتحسين أدائها عن طريق الارتقاء بمستوى تأهيل القوى البشرية وإدخال عناصر الإدارة العقلانية والمدخلات التقنية. وهكذا لم يكن العالم العربي من بين المناطق التي استفادت من فرص العولمة بقدر ما خضع لمفاعيلها السلبية وتمت عولمته لصالح قوى أكبر منه.

6/ أهم مظاهر العولمة على الأسرة:

أ/ بنية الأسرة: تقف الأسرة أمام تحدي كبيرة وخاصة ونحن في القرن الواحد العشرين وان التطورات التي تحدث بسبب تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة والأجهزة والتي غزت أسواق العالم جعلت الآباء أمام امتحان كبير وصعب في كيفية تربية أبنائهم التربية التي تحصنهم من الانزلاق في مغريات ما يعرض وما يسمع وذلك من خلال تقوية الوازع الديني لديهم وتعريفهم الصح من الخطأ وأخذ ما يمكن أن يستفاد من التكنولوجيا .ومن المعروف إن المجتمع العربي وخاصة المجتمع الإسلامي هو نموذج لبقية الأديان وهو خاتم الأديان السماوية وبه وصل العالم الإسلامي إلى القمم فهو دين لم يدعو إلى التخلي عن التطور في مجالات الحياة بل على العكس دعى إلى العلم والمعرفة والاختراع من خلال ما امتلكه من طاقات بشرية حققت الكثير من الانجازات وبها وصلت الحضارة الإسلامية إلى أوج قمتها .

إن من أهم الوظائف التي تؤديها الأسرة للمجتمع هي وظيفة التنشئة التي يتمخض عنها تزويد المجتمع بأفراد متطبعين بطبائعه ومؤمنين بمبادئه وقيمه وأهدافه ويتكلمون بلغته ويعتمدون دينه و إيديولوجيته. فالأسرة هي التي تلقن الجيل الجديد لغة المجتمع ومبادئه الدينية والإيديولوجية وتذكره دائما بتاريخه وأمجاده التليدة وتصب في عروقه كل ما يحمله المجتمع من صفات اجتماعية وأخلاقية.

ويلاحظ أن من أهداف العولمة الأولى هي كيفية هدم وتفكيك نسيج المجتمع وخاصة المجتمعات العربية ومنها المجتع الإسلامي بالتحديد من خلال تقويض الأسس الدينية التي تشكل ركائز مهمة لحياة أفراد المجتمع وتماسكه. وذلك من خلال ما طرحته من قواعد جديدة محاولة منها التلاعب بمقدرات الشعوب العربية تحت مسميات وأفكار مستلهمة من الرؤية الغربية وذلك بفرض أيدلوجية جديدة لها انتشارها بفعل ما تحققه تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة التي كان تأثيرها الواضح في نفوس أبناء الأسرة الواحدة

ب/ ثقافة الاستهلاك ونشر القيم الفردية:

– من الطبيعي إن تحتل ثقافة الاستهلاك والقيم الفردية مكانة بارزة ضمن عملية العولمة، بل أصبح الاستهلاك والقيم الفردية آليات مهمة في عملية العولمة .وفي هذا السياق يرى عالم اللغة الأمريكي نعوم تشومسكي أن العولمة هي التي تسعى في التعدي على القوميات من خلال شركات عملاقة ومستبدة يحكمها أولا الاهتمام بالربح وتشكيل الجمهور وفق نمط خاص، حيث يدمن الجمهور أسلوب حياة قائمة على حاجات مصطنعة، مع تجزئة الجمهور، وفصل كل فرد عن الأخر، حيث يدخل الجمهور الساحة السياسية، ويزعج أو يهدد القوى أو السيطرة في المجتمع.

–إن انتشار ثقافة الاستهلاك، عبر آلية الإعلان وحب التملك والمحاكاة وتقليد الآخرين تتجسد في الواقع العربي فيما يخلق ضغوطا اقتصادية وثقافية على معظم الأسر العربية حتى الميسورة منها. "وهذا ما يحدث داخل الأسرة العراقية بالتحديد حيث يلاحظ بشكل كبير اقتناء أبنائنا سلع استهلاكية مصنعة قد تكون غير ضرورية ولكن من خلال آلية الإعلان وتفشي قيم الاستهلاك والرغبة في تقليد الآخرين يضغط الأبناء على الآباء في شرائها مما يرهق كاهل الآباء مادياً ومعنويا. الأمر الذي قد يثير توترات في عملية التنشئة الاجتماعية وفي العلاقة بين الوالدين والصغار، من هنا ضرورة إن يحرص الوالدان على مناقشة الأبناء بشأن جدوى ومصداقية الإعلانات، وجدوى السلعة او الخدمة التي يرغبون في الحصول عليها، مع تعليم الصغار قيم القناعة والرشد في الاستهلاك والاكتفاء والقدرة على الاستغناء والاهم إن يكون سلوك الوالدين الاستهلاكي قدوة ونموذجا يتحدى أمام الصغار". (المكاوي، 2017)

فالأسرة هي المعلم الأول لمبادىء التنمية المستدامة من حيث صقل وزيادة الوعي والإدراك للحرص على آخرين كما نحرص على أنفسنا ، الى الأسرة والسياسات الأسرية، بهدف:

- إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني.

- تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.

فعلى الرغم من أن تغير بنى الأسر في كل أرجاء العالم تغيرا كبيرا في أثناء العقود الماضية بسبب الاتجاهات العالمية والتغيرات الديمغرافية، إلا أن الأمم المتحدة لا تزال تعترف بالأسرة بوصفها اللبنة الأساسية للمجتمع.

ويتيح اليوم الدولي للأسر الفرصة لإذكاء الوعي بالقضايا ذات العلاقة بالأسر بما يزيد من المعرفة بالعمليات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها، كما يتيح الفرصة في كثير من البلدان لتسليط الضوء على المجالات المختلفة التي تهم الأسر.

7–مظاهر الاقتصاد المنزلي ودوره في التنمية المستدامة : إن ما نقصده هنا بالتحديد هو «الاقتصاد المنزلي» أو الاقتصاد الريفي الذي يرتبط عضوياً بجملة العمليات الإنتاجية التي تمارسها الأسرة وتحديداً المرأة التي كان لها الدور الأبرز في رسم معالم تطور هذا الشكل من الإنتاج، الذي يقوم على التشارك والتعاون ضمن الأسرة وخارجها. ويجب التنويه بأن الاقتصاد المنزلي والاقتصاد الريفي القائمين على عمل النساء على نحو كبير، ويعدّان من تجليات نمط الاقتصاد الرعوي الزراعي والحرفي ا. ومن الممكن أن يكون توظيف المساحات الفارغة لإنتاج بعض الخضروات وتربية بعض الحيوانات والطيور لسد بعض من حاجات الأسرة، بعضاً من تجلياته في اللحظة الراهنة. لكن الاقتصاد المنزلي لا يقف عند هذه الحدود، إذ إنه إضافة إلى اشتغاله على تصنيع وإنتاج الموارد الزراعية والحيوانية وتحويلها إلى سلع للاستهلاك الذاتي والتسويق، فقد تطور في سياق تكوّن علاقات الإنتاج البرجوازية، على تطوير الإنتاج الحرفي، لكن في المجتمعات التي لم تقم بقطع مع ما جرى تجاوزه من علاقات إنتاج ريعية رعوية زراعية، وحتى إنتاج حرفي صغير وبسيط، فإننا نرى بعضاً من تجلياته حتى اللحظة. وبرغم ارتباط هذا الشكل من الإنتاج بحركة الأسواق، إلا أنه بقي يحافظ على طابعه التقليدي من حيث أشكال وعلاقات الإنتاج المنزلية القائمة على الإنتاج المرتبط بالاستهلاك الخاص وبيع الفائض، أو الإنتاج المخصص للبيع. ومن المعلوم أن بعضاً من الاقتصاد المنزلي يعتمد على العمل الفردي لإنتاج السلعة، ومن الممكن أن يوجد بين أفراد الأسرة تقسيم للعمل بغية إنتاج بعض السلع، لكن السمة العامة لهذا العمل هي التعاون والتشارك. وهذا يقارب في شكله العام التخصص الذي يجري على أساسه الإنتاج في الورش الكبيرة أو في المصانع. وإذا كان الاقتصاد المنزلي يعبّر في طبيعته عن مرحلة تاريخية سابقة، فإن أسباب استعادته في اللحظة الراهنة تعود إلى الأزمة التي يعانيها السوريون. بالتالي فإن الهدف من استحضاره هو ترشيد الإنفاق

والاستهلاك وتوجيه الأسرة لإنتاج ما تحتاج إليه من مواد استهلاكية أساسية غذائية وطبية بديلة... ويرمي بمستوى آخر إلى التخفيف من النزعة الاستهلاكية المرتبطة بحركة الأسواق.

لقد اشتغلت الجهات المختصة على توعية المرأة وتوجيهها إلى تطوير الإنتاج المنزلي (الريفي) ضمن سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة ، سواء المخصص منه للاستهلاك الأسري أو الإنتاج المخصص للتسويق. وذلك عبر دورات ترمي إلى تطوير المرأة وعلى نحو خاص الريفية وتنمية وعيها وقدراتها الإنتاجية. وتمكينها من العمل الحرفي، وتصنيع المواد الغذائية من المشتقات الحيوانية والنباتية وتحويلها إلى سلع. وأسهم هذا التوجه في توفير فرص عمل استفادت منها المرأة في رفع مستوى معيشة الأسرة. وأيضاً أسهم في تدعيم ترابط حلقات الإنتاج البسيط، وتمكين التعاون والتبادل البيني ضمن التجمع السكني

أما في المدن، فإن الوضع يبدو مختلفاً. فإمكان توفير حيز مكاني لتربية بعض الحيوانات، أو لزراعة بعض المزروعات، يبدو صعباً. لهذا فإن الإنتاج الحرفي (خياطة، تطريز، إنتاج الألبسة الصوفية وبعض الصناعات الغذائية...) هو الأكثر انتشاراً. وفي بعض الحالات يجري تحويل المنزل إلى ما يشبه الورش المتخصصة. وتعتمد هذه الأعمال اعتماداً كبيراً على تشغيل المرأة في المنزل، ومن ثم على تسويق ما تنتجه من قبل صاحب العمل. وقد بات واضحاً أن الأزمة التي تعصف بسوريا تسهم في استعادة وتطوير الإنتاج المنزلي، لكونه يسهم في ترشيد الإنفاق والاستهلاك، واستعادة التلاؤم مع معدلات الدخل، إلا أن إمكانات نجاحه تتراجع أمام ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الليرة، وغياب مصادر التمويل. ومع هذا يجب التأكيد على بناء ثقافة استهلاكية جديدة، تقوم على ترشيد وضبط العادات الاستهلاكية والاعتماد على ما يمكن توليده وإنتاجه داخل المنزل، وكيفية تدوير بقايا المواد والسلع المستهلكة، والاكتفاء بالحاجات الضرورية، والتخلي عن العادات الاستهلاكية التي تتجه إلى الشكليات والمظاهر التي باتت من سمات الأسرة في كل دول العالم خاصة أثناء جائحة كورونا. **ويعتبر ترشيد الاستهلاك أهم ما يقوم عليه الاقتصاد المنزلي والغرض منه هو** مواجهة موجات ارتفاع الأسعار والتضخم:

ـ الاعتماد على الذات في إدارة أشكال الاستهلاك والإنتاج المنزلي، سواء للاستهلاك أو التسويق، لكونه يسهم في الحد من تأثير ظاهرة الاحتكار.

مواجهة الأزمة الاقتصادية بعد ارتفاع معدل التضخم، ارتفاع معدلات البطالة، زيادة معدلات الفقر ، انخفاض الإنتاج نتيجة انسحاب اليد العاملة من القطاعات الإنتاجية واجبارية البطالة بعد فقدان المواد الأولية بسبب غلق الحدود والركودلاقتصادي في شتى دول العالم

ـ انخفاض القدرة الاستهلاكية نتيجة التضخم الذي أسهم في انخفاض قيمة الدينار في الجزائر مثلا وهذا يسهم في تراجع إمكان تأمين الحاجات الأساسية (الغذائية، التعليمية، الصحية، والمعيشية الأساسية).
ـ احتكار المواد الأساسية من قبل التجار المتميزين بالجشع، وبالتالي تحكمهم في آليات عرض السلع ومعدلات الأسعار.
ـ الأزمة الاقتصادية عامة ومركّبة وبنيوية، وهذا يعني ضرورة التأكيد على ضرورة العمل للحد من تداعيات الأزمة على مستوى الاستهلاك الذي بات تراجعه يهدد أمن واستقرار الأسرة. والتركيز على تفعيل سياسات اقتصادية جزئية (ومنها إعادة النظر في الاقتصاد المنزلي، بترشيد الإنفاق).

لقد باتت الأسر الجزائرية التي تعتمد على دخل محدود أو عمل حر على نحو عام تحت خط الفقر (فالأسرة المكونة من 5 أشخاص تحتاج إلى ثلاثة أضعاف دخلها الحالي، لذا فإن ترشيد الإنفاق والاستهلاك في حالتنا الراهنة، يعدّ نتاج أزمة مادية و إقتصادية وانسانية عامة، لا تستطيع حيالها الأسرة تأمين احتياجاتها الأساسية.

8– دور المرأة الريفية في تحقيق الأمن الغذائي لأسرتها:

تأتي مساهمة المرأة الريفية مساهمتها في التصنيع الغذائي والذي يعتبر من أهم الأنشطة التي تقوم بها المرأة الريفية في كل المناطق الريفية ، فهي تقوم بتصنيع الألبان والاجبان وعمل المربيات و المخللات بأنواعها والعصائر وعمل أشكال تصنيعية مختلفة لمعظم المنتجات الزراعية سواءً كان من حديقة منزلها او من السوق حين تباع هذه المنتجات بأسعار متدنية مما يسهم في إمداد أسرتها بالمواد الغذائية اللازمة وتسويق الفائض لزيادة دخل اسرتها

أ. الإنتاج الذاتي :

يعتبر الانتاج الذاتي المصدر الاول للأسر الريفية في توفير الغذاء كونها من اهم المصادر التي تعتمد عليها الاسرة الريفية وفقا للإمكانات المتوافرة لها فالاسرة التي تمتلك حديقة منزلية تعتبر من الاسر التي لها دخل مادي جيد في المزرعة بسب ما توفره الحديقة من المدخلات لإنتاج المحاصيل مثل النباتات العطرية والنباتات الموسمية وبعض من أشجار الفاكهة.

الا ان دور المرأة الريفية في عملية الانتاج الذاتي للغذاء يتضح من خلال الادوار التالية :

- ❖ إعداد الوجبات الغذائية والاهتمام بتغذية الأسرة.
- ❖ تصنيع وحفظ الأغذية وتخزينها في المنزل أو الثلاجة.
- ❖ ترشيد وتنظيم استهلاك مما يزيد من كفاءة إنفاق دخل الأسرة المحدود.
- ❖ تحسين الحياة في المنزل الريفي من حيث تسهيل أداء الواجبات المنزلية ، تنظيم أوقات العمل وتوزيعها بين أفراد الأسرة وتخفيض ساعات العمل من خلال تنظيم نشاطات الإنتاج وطريقة أدائها من حيث وضع الجسم (عند قطف الثمار ، تدريجها ...) ، تسلسل عمليات الإنتاج ومواقع حفظ الأدوات واستخدام أدوات مناسبة أو آلات كهربائية. ويمكن ان يسهم ادخال مثل هذه النشاطات في الدول النامية في تسهيل قيام المرأة بأداء الاعمال المنزلية التي تعتبر أعمالا خاصة بالمرأة.
- ❖ •إدارتها للحديقة المنزلية التي بها تنوع حيوي تقوم المرأة بعدة أدوار أساسية في حياة الأسرة الريفية مما يتطلب القيام بنشاطات تعليمية وإرشادية لرفع كفاءتها وتعزيز قدرتها على أداء كل دور منها.

ب. جمع الأغذية البرية :

إضافة إلي الإنتاج الذاتي والتصنيع الغذائي تقوم المرأة الريفية بجمع الخضار والفاكهة البرية إذا كانت الأسرة تسكن في مناطق ريفية بها تلك المصادر .

ج. انشطة اخرى لزيادة الدخل :

إذا كانت المرأة الريفية لا تملك الإمكانيات اللازمة لإنتاج كميه كافيه من غذائها ففي هذه الحالة نجدها تقوم بأعمال تساعدها في زيادة دخل الأسرة مثل أعمال الخياطة والصناعات الريفية وبيع أغذية جاهزة مثل المعجنات والخبز

والوجبات الخفيفة. هذه الأعمال سوف تدر دخلا إضافيا يمكن الأسرة من شراء أغذية إضافية لتحسين كمية ونوعية الوجبات الغذائية للأسرة ، مثل شراء اللبن أو البقول ويمكن للأطفال المساهمة حسب أعمارهم في بعض الأنشطة كجزء من تعليمهم وإعدادهم للحياة في المستقبل . تمثل جزءا من معادلة النمو والاستقرار أيضا. وعلى وجه التحديد، يمكن أن يؤدي ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى إعطاء دفعة للنمو في الاقتصادات التي تتزايد فيها الشيخوخة بمعدل سريع عن طريق تخفيف أثر انكماش القوى العاملة. كذلك يمكن أن يساهم تحسين الفرص المتاحة للمرأة في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية، عن طريق رفع معدلات التحاق الفتيات بالتعليم على سبيل المثال.

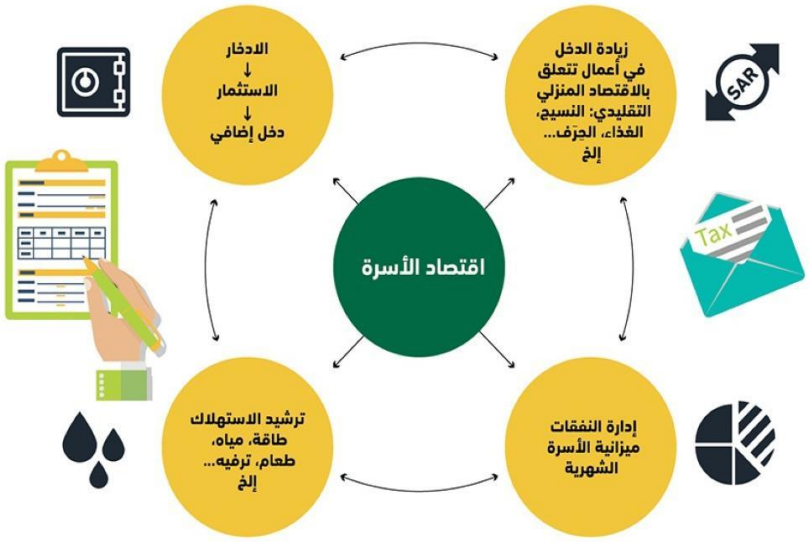

رسم بياني لمخطط إقتصاد المنزل ،حيدر المجالي : (المجالي، **2020**)

9–آليات تطوير الاقتصاد المنزلي:

ـ التوجه إلى المؤسسات الدولية الإنسانية، وتحديداً غير الربحية منها، من أجل مساعدة الأسرة على دعم وتطوير مولدات الدخل، إضافة إلى تقديم المساعدات، وتوزيعها على نحو عادل وتوسيع دائرة المستفيدين

ـ التوجه إلى تنمية الشعور بالغيرية، وتحديداً في ما يخص المساعدات. وهذا يحتاج إلى بناء وعي جديد يقوم على التأكيد على أهمية وضرورة التعاون.

ـ التأكيد على ضرورة وأهمية دور الدولة الإنساني والاجتماعي، وفتح المجال أمام المؤسسات الإنسانية والجمعيات

الخيرية والمدنية.

ـ الربط الأسري في إطار أعمال جماعية تساعد على تحفيز الدوافع الإيجابية وتمكين العمل الجماعي القائم على المشاركة، وهذا يحقق مناخاً أسرياً يقوم على التعاون.(تفعيل الرابط الإجتماعي)

ـ التوجه إلى تمكين أشكال من الإنتاج البسيط في إطار المجموعات الأسرية. وتحديداً في سياق الربط المباشر بين المنتج والمستهلك.

ـ ترشيد الإنفاق وتقنين استهلاك الطاقة والمشتقات النفطية والمياه والمواد الأساسية.

ـ الاستفادة من المساحات الفارغة في المنزل وتحويلها إلى مصدر للاكتفاء الذاتي. والتوجه إلى تفعيل الإنتاج المنزلي والصناعات اليدوية الحرفية الغذائية.

ـ الاعتماد على الطاقة الشمسية في تجفيف المنتجات الزراعية (الغذائية) المعدة للتخزين، والتقليل من حفظ المواد الغذائية في الثلاجات، ذلك للتقليل استعمال التيار الكهربائي.وتوفير الطاقة الكهربائية.

ـ اعتماد آليات عمل جماعي في التسوق والعمل والتخزين من أجل خفض معدلات الإنفاق والتكاليف، وللاستفادة من فرق الأسعار بين سعر المفرق والجملة. وفي الوقت نفسه فإن هذا يحفز الوعي الجماعي والتعاون.

ـ تفعيل دور الجمعيات الأهلية في إقامة معارض لتسويق الصناعات المنزلية. ويمكن أن تسهم هذه المعارض في توفير فرص عمل وتوليد وتجديد مصادر الدخل، وكذلك تسهم في تعزيز الربط المباشر بين المنتج والمستهلك.

ـ تفعيل دور الورشات المنزلية، وخاصة في ما يختص بإنتاج المواد الغذائية والسلع الحرفية وتنمية وتطوير بعض الزراعات الصناعية، والاهتمام بتدوير المواد البلاستيكية، وتحويل النباتات الطبية إلى مصدر للاستطباب.

خاتمـــة:

إن وباء الكورونا الذي سيبقى في الذاكرة الجمعية للبشرية رفع من أهمية الإقتصاد المنزلي حيث جعله من أبرز تطبيقات الاقتصاد، نظرا لأهميته بالنسبة لحياة الفرد الاقتصادية، فهو لا يعني الاهتمام بشؤون المطبخ والطعام فقط، بل هو مفهوم اقتصادي مهم. ويمكن القول: أن إدارة المنزل هي في الأساس عملية اقتصادية، وتشمل تأمين المأكل والملبس، وعدم إغفال وجود احتياطي للأسرة، أومن خلال تقييم الحاجات الضرورية للاستهلاك، والرفاهية المطلوبة لأفراد الأسرة، ومقدار المصروفات اللازمة خلال وقت معلوم، وتوفير حاجات ومتطلبات المنزل في حدود الزمن والموارد

المتاحة، ومراعاة عدم التبذير في الملبس والمأكل والمنزل لا يمكن إدارته من خلال العشوائية، وإنما من خلال صناعة قرار اقتصادي مثل الدول تماماً، ولا يقل أهمية عن الوحدات الاقتصادية في سوق العمل، بل إن المنزل هو نواة الاقتصاد والمجتمع، وحتى علي مستوى إسهام الاقتصاد المنزلي في اقتصاد الدولة من ناحية .ومن ناحية أخرى، فإن عمل بعض ربات البيوت يدخل تحت بند الأمن القومي والسلام الاجتماعي، ولهذا هناك العديد من الكليات والجامعات، التي تقوم بتدريس الاقتصاد المنزلي باعتباره الوحدة الأولية والأكثر أهمية وصولاً لاقتصادات الدول والاقتصاد الدولي وميزانية العائلة ذات أهمية بالغة فهي تساعد إلى حد كبير في التحقق بدقة من مستوى معيشة الأفراد، وتعطي الأساس لكل نوع من أنواع حسابات التخطيط. وهو ما قدمه هذا النوع من للاقتصاد خلال جائحة كورونا الأمر الذي ركز جهود الأفراد والمؤسسات والدول حول عملية الوقاية من الوباء ولعل أهمها تلك الوقاية المتمثلة بالحجر والعزلة وكيفية تسيير الأسر لمواردها الاقتصادية في هكذا أزمات حيث أن الحجر والمكوث في المنازل قد غير كثيرا في نمط السلوك والتفكير عند الناس، و تغيير نمط الإستهلاك خلال الفترات الوبائية هو واحد من الركائز التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة من خلال المخططات الاستعجالية للحكومات .

.....

قائمــة المراجــع :

1. أحمد صادق الدجاني. (1998). مفهوم العولمة وقراءة تاريخية للظاهرة. بيروت دار الفكر.ص
2. المسيري, عبد الوهاب. (2003). *الحداثة ومابعد الحداثة*. بيروت: دار الفكر.
3. حداد, ريمون. (2006). نظرية التنمية المستدامة. *برنامج دعم الأبحاث*. بيروت، الجامعة اللبنانية.
4. حسن النجفي. (1977). *القاموس الاقتصادي*. بغداد: دون دار النشر.
5. حيدر المجالي . (2020). *أزمة كورونا رسّخت مفهوم الإقتصاد المنزلي بالتوفير – صحيفة الرأي*. تم الاسترداد من http://alrai.com/article/10530267
6. اللجنة العالمية لمنظمة الأمم المتحدة ،مجلة البيئة والتنمية .(2003) .*مجلد خاص العددان 52-53*.
7. هانسر بيتر مارتن; هارولد شومان. (بلا تاريخ). *فخ العولمة*. الكويت: عالم المعرفة.
8. سبيتي, فيديل .(2020) .العولمة "تختضر .."بداية عصر جديد من الهندسة الاجتماعية .*جريدة العرب* .10 , ./https://www.independentarabia.com
9. Globalization, Dr. Daulaire.. (2006, october). *http://www.globalhealth.org/assets/html/drmed3.html*.